

بسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية مصر العربية

مجلس الدولة

رئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	١٦٩٧
بتاريخ:	٢٠١٧/١٠/٢٣

٤٥٢٢/٢/٢٢

ملف رقم:

السيد الدكتور/ رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحى

تحية طيبة وبعد...

فقد اطلعنا على كتابكم المؤرخ ٢٠١٦/٣/٢٣ بشأن النزاع القائم بين الهيئة العامة للتأمين الصحى ومحافظة الجيزة (مديرية التربية والتعليم) بخصوص إلزام الأخيرة أداء مبلغ (٢١٤٨٥٨) مائتين وأربعة عشر ألفاً وثمانمائة وثمانية وخمسين جنيهاً قيمة المستحق للهيئة من اشتراكات التأمين الصحى عن طلاب المدارس بالإدارة التعليمية بالهرم بمديرية التربية والتعليم بمحافظة الجيزة عن الأعوام الدراسية ٢٠٠٥/٢٠٠٦، و٢٠٠٦/٢٠٠٧، و٢٠٠٧/٢٠٠٨، و٢٠٠٨/٢٠٠٩ بالإضافة إلى الفوائد القانونية من تاريخ الاستحقاق وحتى تمام السداد.

وحاصل الوقائع - حسبما يبين من الأوراق - أن الإدارة التعليمية بالهرم التابعة لمديرية التربية والتعليم بمحافظة الجيزة لم تقم بسداد اشتراكات التأمين الصحى المستحقة على الطلاب عن الأعوام الدراسية ٢٠٠٥/٢٠٠٦، و٢٠٠٦/٢٠٠٧، و٢٠٠٧/٢٠٠٨، و٢٠٠٨/٢٠٠٩، فأقامت الهيئة العامة للتأمين الصحى الدعوى رقم (٤١١٤١) لسنة ٢٠٠٦ ق ضد وزير التربية والتعليم ومدير الإدارة التعليمية بالهرم ومحافظ الجيزة أمام محكمة القضاء الإداري الدائرة الثامنة التي حكمت بعدم الاختصاص على سند أن طرفي النزاع من أشخاص القانون العام، وعليه ينعقد الاختصاص بنظر النزاع القائم بينهما للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، لذا طلبتم عرض النزاع المائل على الجمعية العمومية.

ونفيد: أن النزاع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة

في ١١ من أكتوبر عام ٢٠١٧م، الموافق ٢٠ من المحرم عام ١٤٣٩ هـ؛ فتبين لها أن المادة (١) من قانون الإثبات



مجلس الدولة
مركز المعلومات والجمعية العمومية
لقسمى الفتوى والتشريع

في المواد المدنية والتجارية تنص على أنه: "على الدائن إثبات الالتزام وعلى المدين إثبات التخلص منه"، وأن المادة الأولى من القانون رقم (٩٩) لسنة ١٩٩٢ بشأن نظام التأمين الصحي على الطلاب تنص على أن: "ينشأ نظام للتأمين الصحي على الطلاب وفقاً لأحكام هذا القانون، ويشمل على الأخص الفئات التالية: ١- أطفال رياض الأطفال. ٢- طلاب مراحل التعليم الأساسي. ٣- طلاب مراحل التعليم الثانوي العام والنفى. ٤- طلاب المدارس الفنية نظام الخمس السنوات. ٥- طلاب المدارس الثانوية التجريبية التحضيرية للمعلمين. ٦- طلاب المدارس الخاصة من مختلف المراحل والنوعيات ..."، وأن المادة الثانية منه تنص على أن: "تسرى أحكام هذا القانون تدريجياً بما لا يجاوز خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون، على الفئات والجهات التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير الصحة، ويكون النظام إلزامياً على جميع الطلاب"، وأن المادة الثالثة منه - قبل تعديلها بالقانون رقم (٣) لسنة ٢٠١٧ - تنص على أن: "يمول نظام التأمين الصحي على الطلاب على النحو الآتي: (أ) الاشتراكات السنوية التي يتحملها الطالب في كل مرحلة من المراحل والتي تسدد عن كل عام دراسي وفقاً للتنظيم وفي المواعيد التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير الصحة بالاتفاق مع الوزير المختص وذلك بواقع: - أربعة جنيهات عن كل طفل من رياض الأطفال وكل طالب من طلاب التعليم الأساسي والثانوي بأنواعه والمدارس الفنية نظام الخمس سنوات والمدارس الثانوية التجريبية التحضيرية للمعلمين والمدارس الخاصة المعانة والمعاهد الأزهرية ..."، وأن المادة الخامسة منه تنص على أنه: "مع مراعاة أحكام المادة الثانية من هذا القانون ينتفع الطالب بخدمات هذا النظام بشرط أن يكون من بين المقيدين في أحد الصفوف الدراسية بالجهة التعليمية ومسدداً الاشتراك المحدد في هذا القانون، وحاملاً للبطاقة الدالة على ذلك، والتي يصدر بتحديد بياناتها وطريقة إصدارها وتداولها قرار من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير التعليم، أو الوزير المختص بشؤون الأزهر".

كما تبين لها، أنه تنفيذاً للقانون رقم (٩٩) لسنة ١٩٩٢ المشار إليه أصدر وزير الصحة القرار رقم (٣٢٠) لسنة ١٩٩٢ بشأن سريان نظام التأمين الصحي على الطلاب متضمناً في المادة (١) منه النص على أن: "يسرى نظام التأمين الصحي على الطلاب المنصوص عليها بالقانون رقم (٩٩) لسنة ١٩٩٢ ... وذلك بالمحافظات والمدن الموضحة بعد (كمرحلة أولى): ... محافظة الجيزة (مدينتي الجيزة - الحوامنية) ..."، ثم أصدر القرار رقم (١٥) لسنة ١٩٩٣ بشأن تحصيل اشتراكات التأمين الصحي من طلاب المدارس متضمناً في المادة (١) منه النص على أن: "تقوم إدارة المدرسة بتحصيل الاشتراكات السنوية التي يتحملها الطلاب الذين يصدر قرار من وزير الصحة بتطبيق نظام التأمين الصحي عليهم، عن كل عام دراسي، وفق أحكام القانون رقم (٩٩) لسنة ١٩٩٢، وتوريدها في المواعيد المبينة بالمادة الثالثة ..."، ونص في المادة (٢) منه على أن:



مجلس الدولة
مركز المعلومات - الجمعية العمومية
نفس الفتوى والنشر

"تحتسب الاشتراكات المشار إليها - لأول مرة - بنسبة المدة إذا كان تاريخ بداية تطبيق نظام التأمين الصحي المحدد بقرار وزير الصحة لاحقاً لتاريخ بداية العام الدراسي، ويعتبر - حكماً - أول أكتوبر هو بداية العام الدراسي في احتساب المدة التي يتم السداد عنها"، ونص في المادة (٣) منه على أن: "يتم تحصيل اشتراكات التأمين الصحي على الطلاب في المواعيد المحددة لتحصيل الرسوم الدراسية، وفي موعد أقصاه شهر من التاريخ المحدد لبداية التطبيق بالنسبة لما ورد بالمادة الثانية من هذا القرار، على أن يتم توريد المبالغ المحصلة إلى إدارة فرع الهيئة العامة للتأمين الصحي في موعد أقصاه خمسة عشر يوماً من تاريخ انتهاء المهلة المحددة للتحصيل"، ثم أصدر وزير الصحة القرار رقم (١٦) لسنة ١٩٩٣ بشأن تحديد بيانات وطريقة إصدار وتداول بطاقة الانتفاع بالتأمين الصحي لطلاب المدارس متضمناً في المادة (٢) منه النص على أن: "تكون إجراءات إصدار البطاقة على النحو التالي: ... (٣) تعد إدارة المدرسة كشوفاً بأسماء الطلبة المقيدين بكل صف دراسي بها موضعاً بتلك الكشوف موقف كل طالب من سداد الاشتراك المنصوص عليه قانوناً ... وتعتمد هذه الكشوف من مدير المدرسة وتختم بخاتمها. (٤) تقوم إدارة المدرسة بتسليم الكشوف المعتمدة والبطاقات إلى إدارة فرع التأمين الصحي المختص للمراجعة واستيفاء باقي البيانات واعتمادها وإعادتها إلى المدرسة خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ الاستلام. ...".

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم - وحسبما استقر عليه إفتاؤها - أن المشرع استن نظاماً للتأمين الصحي على الطلاب في مختلف المراحل الدراسية، وعلى اختلاف أشكالها بموجب القانون رقم (٩٩) لسنة ١٩٩٢ المشار إليه، وذلك بهدف توفير الرعاية الطبية اللازمة لجميع الطلاب بالمراحل الدراسية المختلفة. وحدد أبواب تمويل هذا النظام، ومنها الاشتراكات السنوية التي يتحملها الطالب في كل مرحلة من المراحل والتي تسد كل عام دراسي. وجعل هذا النظام إلزامياً على جميع الطلاب المقيدين بالجهات التي يصدر بتطبيق هذا النظام عليها قرار من وزير الصحة، وذلك لضمان فاعلية هذا النظام، وتحقيق أهدافه في توفير الرعاية الطبية للطلاب. وتلتزم الإدارات المدرسية تحصيل اشتراكات الطلاب، وهذا الالتزام هو التزام بتحقيق نتيجة بهدف ضمان تحقيق حصيلة هذا الباب من أبواب تمويل نظام التأمين الصحي للطلاب، فلا ينفك عن الجهات التعليمية التزامها بتحصيل الاشتراك مادام الطالب مقيداً بها في العام الدراسي المحصل عنه، ومن ثم فإن هذه الجهات تلتزم أداء كامل قيمة الاشتراكات عن الطلاب المقيدين بها في كل عام دراسي، على أن تقوم هذه الجهات بتحميل الطالب بقيمة الاشتراك من خلال الإجراءات الإدارية، باعتباره تابعاً لها في مجال تعليمه، وأن القول بأن التزام الجهات الخاضعة بالتحصيل هو التزام ببذل عناية ينفك عنها بعدم قيام الطالب طوعاً واختياراً بسداد الاشتراكات، اكتفاءً بجرمان من لم يسدد الاشتراكات من الانتفاع بخدمات التأمين الصحي عند احتياجه لها،



مجلس الدولة
مركز المعلومات والجمعية العمومية
للتأمين الصحي والتشريع

من شأنه أن يؤدي إلى جعل هذا النظام اختياريًا خلافًا لما عناه المشرع من كونه إلزاميًا، فضلاً عن أنه يؤدي إلى زعزعة موارد هذا الباب من أبواب التمويل بما يخل بتحقيق أهداف هذا النظام، كما أنه يخل بمفهوم التأمين التكافلي الذي يستهدف تعاون الجميع على تغطية المخاطر التي تحدث لبعضهم، وأن اشتراط سداد قيمة الاشتراك لتقديم الخدمة ما هو إلا وسيلة أراد بها المشرع ضمان التزام المنتفعين بأداء الاشتراكات.

كما استظهرت الجمعية العمومية مما تقدم، أن الأصل في إثبات الالتزام أنه يقع بصفة عامة على عاتق الدائن، وعلى المدين إثبات التخلص منه، وذلك تطبيقاً لأصل جوهري مؤداه أن مدعى الحق عليه إثبات وجوده لصالحه قبل من يبدي التزامه بمقتضاه، فإذا أثبت ذلك كان على المدعى عليه (المدين) أن يثبت تخلصه منه، إما بإثبات عدم تقرير الحق أصلاً، أو عدم ثبوته للمدعى (الدائن)، أو انقضائه، وذلك كله على الوجه المطابق للقانون. ومقتضى ذلك أن المدعى هو الذي يتحمل عبء إثبات ما يدعيه، فإذا أقام الدليل الكافي على ذلك كان على المدعى عليه أن يقيم الدليل النافي لادعائه.

وترتيباً على ما تقدم، ولما كان نظام التأمين الصحي المقرر بالقانون رقم (٩٩) لسنة ١٩٩٢ يطبق على طلاب مدارس مدينة الجيزة بموجب قرار وزير الصحة رقم (٣٢٠) لسنة ١٩٩٢، ومن ثم يتعين على مديرية التربية والتعليم بمحافظة الجيزة (إدارة الهرم التعليمية) سداد اشتراكات التأمين الصحي السنوية عن طلاب المدارس التابعة لها، وإذ ثبت أن إدارة الهرم التعليمية لم تقم بسداد قيمة الاشتراكات السنوية عن طلاب المدارس التابعين لها خلال الأعوام الدراسية ٢٠٠٥/٢٠٠٦، حتى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى الهيئة العامة للتأمين الصحي، والتي بلغت (٥٧٣٢٢) سبعة وخمسين ألفاً وثلاثمائة واثنين وعشرين جنيهاً عن العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ومبلغ (١٠٥٧٤٤) مائة وخمسة آلاف وسبعمائة وأربعة وأربعين جنيهاً عن العام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ومبلغ (٢٢٥٣٦) اثنين وعشرين ألفاً وخمسمائة وستة وثلاثين جنيهاً عن العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ومبلغ (٢٩٢٥٦) تسعة وعشرين ألفاً ومائتين وستة وخمسين جنيهاً عن العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، بقيمة إجمالية مقدارها (٢١٤٨٥٨) مائتان وأربعة عشر ألفاً وثمانمائة وثمانية وخمسون جنيهاً، فمن ثم يتعين إلزام مديرية التربية والتعليم بمحافظة الجيزة (إدارة الهرم التعليمية) سداد هذا المبلغ إلى الهيئة العامة للتأمين الصحي.

ولا ينال مما تقدم، ما ذكرته محافظة الجيزة من أن المبالغ التي لم تسدد تخص الطلاب غير المسددين لهذه الاشتراكات، وأن هؤلاء الطلاب لم يتم تحصيل أى رسوم دراسية منهم عن الأعوام الدراسية المذكورة، إذ إن الجمعية العمومية قد استقر إفتاؤها على أنه لا ارتباط بين سداد الرسوم الدراسية وسداد رسوم الاشتراكات



مجلس الدولة
مركز المعلومات - الجمعية العمومية
للمسائل القانونية والتشريعية

عن التأمين الصحي حيث يختلف الأساس القانوني لكل منهما، فضلاً عن أن المحافظة لم تقدم أى دليل على صحة ما ذكرته، أو ما يفيد براءة نمتها من المبلغ المطالب به. وحيث إنه عن المطالبة بالفوائد القانونية، فإن إفتاء الجمعية العمومية جرى على أنه لا سبيل للمطالبة بالفوائد القانونية بين الجهات الإدارية باعتبار أنها جهات يضمها جميعاً الشخص المعنوي الواحد للدولة وباعتبار وحدة الموازنة العامة للدولة، مما يتعين معه رفض هذا الطلب. وحيث إنه عن المطالبة بالمصروفات الإدارية، فإن المستقر عليه أيضاً في إفتاء الجمعية العمومية أنه لا محل للمطالبة بالمصروفات الإدارية بين الجهات الإدارية، إلا إذا تعلق الأمر بتقديم أعمال، أو خدمات فعلية، وإزاء عدم إثبات الهيئة العامة للتأمين الصحي ادعاءها بوجود مثل هذه الأعمال، أو الخدمات، فإنه يتعين رفض هذا الطلب.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، إلى إلزام مديرية التربية والتعليم بمحافظة الجيزة (إدارة الهرم التعليمية) أداء مبلغ مقداره (٢١٤٨٥٨) مائتان وأربعة عشر ألفاً وثمانمائة وثمانية وخمسون جنيهاً إلى الهيئة العامة للتأمين الصحي، ورفض ما عدا ذلك من طلبات، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً في: ٢٠١٧/ ١٠ / ٢٢

رئيس
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

المستشار
يحيى أحمد راغب دكروري
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

المستشار



رئيس
المكتب الفني

المستشار
مصطفى حسين السيد أبو حسين
نائب رئيس مجلس الدولة
معزاً

مجلس الدولة
مركز المعلومات والجمعية العمومية
لقسمي الفتوى والتشريع